المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الأولي والرياضة
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات

الاستعمال الوظيفي واستحضار روح القانون

التشريع المدرسي وأخلاقيات المهنة

ذة. لطيفة لماليف

خريطة العرض: مسار الانتقال نحو التدبير الوظيفي

01
تقديم وتأطير الإشكالية (روح القانون مقابل الحرف)

02
من القراءة الحرفية إلى القراءة المقاصدية

03
تبسيط المساطر الإدارية والتربوية

04
القيادة التربوية والوساطة

05
التدرج في المعالجة

06
تعليل القرارات الإدارية

NotebookLM

01

تقديم وتأطير الإشكالية

تأطير المحور وطرح السؤال المركزي

NotebookLM

تأطير المفهوم: التمييز بين الحرف والروح

حرف القانون

التطبيق الآلي والظاهري

التمسك بحرفية الجرعة الطبية، حتى وإن تغيرت حالة المريض.

روح القانون

الغاية والمقصد

تعديل التدخل الطبي لضمان الغاية الكبرى: شفاء المريض.

القانون أداة في خدمة غاية، وليس هدفًا في ذاته.

NotebookLM

الاستعمال الوظيفي: حيث يلتقي النص مع غايته

«الاستعمال الوظيفي» لا يعني خرق القانون، بل تطبيقه بذكاء لتحقيق ما أراده المشرّع فعلاً.

NotebookLM

كيف

كيف ننتقل من تطبيق حرفي وجامد القانونية، إلى استثمار وظيفي يستحضر مقاصدها وروحها؟

(بصيغة أخرى: كيف ننتقل من تطبيق صارم وآليّ للنصوص، إلى استعمال ذكيٍّ يراعي غاياتها؟)

NotebookLM

الأهمية: لماذا يهمنا هذا الموضوع يومياً؟

المدير، الناظر، والأستاذ يتخذون يومياً عشرات القرارات القانونية.

القرار الواحد قد يُنصف أو يظلم.. يبني الثقة أو يهدمها.

النتيجة: المقاربة بالروح = قرارات أعدل، أنجع، وأكثر شرعية.

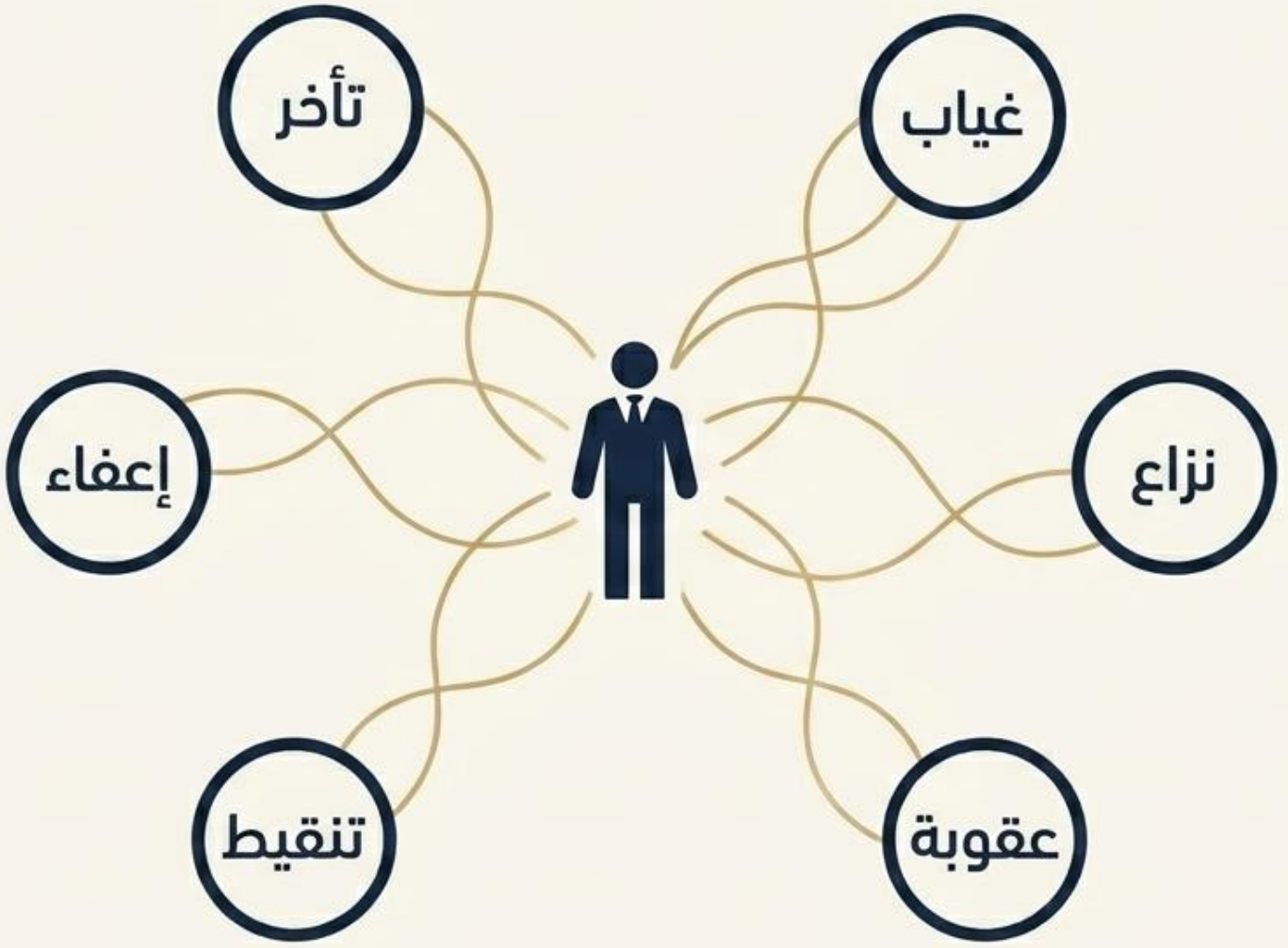

NotebookLM

مثال واقعي: تلميذ تغيّب يوم فرض محروس لظرف طارئ (عناية مركزة للأم)

القراءة الحرفية الجامدة

المنطق:
غياب غير مبرر مسبقاً = صفر. انتهى.

النتيجة:
عقوبة آلية، ولو كان الغياب اضطرارياً.

القراءة بروح القانون

المنطق:
الغاية من الصفر ردع الغياب الإرادي. حالة هذا التلميذ اضطرارية ولا تقصدها القاعدة.

النتيجة:
طلب الإثبات المادي + منح فرصة تدارك تدارك بفرض موازٍ.

🎯 **كلاهما «يحترم» النص شكلاً.. لكن واحداً فقط يخدم غايته فعلاً ويصنع مدرسة منصفة.**

NotebookLM

نحو التطبيق العملي...

نواصل الآن مع المحور الثاني للتعمق أكثر

NotebookLM

02

من القراءة الحرفية إلى القراءة المقاصدية للنصوص القانونية

من تطبيق النص إلى تنزيل مقاصده

مفهوم القراءة الحرفية مقابل روح القانون

- **القراءة الحرفية :**هي الوقوف عند حدود المنطوق اللفظي للنص، والالتزام الحرفي بالشكليات دون النظر إلى الظروف المحيطة) .مثال :منع تلميذ من الدخول لتأخره 5دقائق رغم سوء الأحوال الجوية.(

- **روح القانون)القراءة المقاصدية :(**هي البحث عن الغاية التي شُرّع من أجلها النص، ومحاولة تكييف القاعدة القانونية مع الواقع لتحقيق العدالة والإنصاف التربوي.

- **الفرق العملي :**التطبيق الحرفي يخلق آلة إدارية صماء، بينما تنزيل الروح يخلق مؤسسة تربوية حية وديناميكية.

المقاصد الكبرى لروح القانون في المدرسة

الغايات التربوية

تغليب الجانب التأطيري والتقويمي على الجانب الزجري .القانون وُضع لتقويم السلوك وتحقيق النماء الشامل وليس فقط للعقاب.

المصلحة الفضلى للمتعلم

تُعد البوصلة الأساسية لأي قرار مدرسي . يجب أن يُرجح القرار الذي يحفظ حق التلميذ في التعلم والاستقرار النفسي.

خدمة المرفق العمومي

ضمان استمرارية تقديم الخدمة التربوية بجودة، وتسهيل ولوج المرتفقين إليها دون تعقيدات شكلية لا طائل منها.

مخاطر التطبيق الحرفي مقابل مزايا الاستيعاب الوظيفي

الاستثمار الوظيفي (روح القانون)	التطبيق الحرفي والجامد	وجه المقارنة
سرعة الإنجاز وحل المشكلات الطارئة بفعالية.	فقدان النجاعة بسبب البطء والمساطر المعقدة.	**النجاعة والفعالية**
مناخ محفز، آمن، يشجع على المبادرة والابتكار.	خلق مناخ يسوده التوتر، الخوف من الخطأ، وقتل المبادرة.	**البيئة المدرسية**
حفظ الحقوق وتغليب الإنصاف والعدالة التربوية.	تضييع حقوق المرتفقين بسبب التمسك الشكلي بالوثائق.	**العدالة والحقوق**
مؤسسة مواطنة، منفتحة، ومتجاوبة مع محيطها.	مؤسسة بيروقراطية منغلقة على ذاتها.	**صورة المؤسسة**

03

تبسيط المساطر

تقريب الإدارة من المرتفقين دون المساس بالمشروعية

القانون 55.19: تحديث وإصلاح الإدارة التعليمية

دليل الانتقال نحو إدارة رقمية، سريعة، وشفافة في منظومة التربية والتعليم بالمغرب

سنة الصدور: 2020 | **الهدف:** تبسيط المساطر | **النتيجة:** خدمة المرتفق

NotebookLM

الركائز الأربع للقانون 55.19

تقليص الوثائق

لا وثائق مكررة. كل وثيقة تُقدم مرة واحدة وتُحفظ في الملف الإداري.

تحديد آجال الرد

إلزام الإدارة بالرد على الطلبات داخل آجال محددة قانونياً.

السكوت = موافقة

السكوت الإداري بعد انقضاء المدة القانونية يُعد قبولاً ضمنياً في حالات معينة.

الرقمنة الشاملة

تطوير منصات رقمية لتقديم ومتابعة الطلبات دون الحاجة للتنقل الجسدي.

NotebookLM

نطاق التطبيق: منظومة موحدة

يُطبّق هذا القانون بشكل إلزامي على جميع مستويات الإدارة التعليمية:

الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (AREF)

المديريات الإقليمية

🏫 المؤسسات التعليمية (المدارس، الإعداديات، الثانويات)

قاعدة بيانات موحدة تمنع طلب الوثيقة أكثر من مرة

NotebookLM

مصفوفة التحول: الإدارة قبل وبعد القانون

	قبل القانون	بعد القانون 55.19
تسجيل تلميذ جديد	ملف ضخم من 8 إلى 12 وثيقة مع نسخ مصادق عليها. ❌	وثيقة هوية واحدة + شهادة سابقة مؤمنة إلكترونياً. ✅
طلب شهادة مدرسية	انتظار أسابيع دون أجل محدد. ❌	تسليم مضمون في 24 إلى 72 ساعة. ✅
الطعن في قرار إداري	مسارات غامضة وآجال غير محددة. ❌	آجال محددة للتظلم + إلزامية التعليل من طرف الإدارة. ✅
رخصة استثنائية لألستاذ	مراسلات ورقية بطيئة. ❌	طلب إلكتروني، رد محدد الأجل، وإشعار وإشعار آلي. ✅

NotebookLM

سيناريو تطبيقي: انتقال التلميذ بين مؤسستين

الطريقة السابقة: سحب الملف الورقي وإعادة تقديمه بالكامل في المدرسة المستقبلة.

النظام الجديد: التنسيق الآلي بين المؤسستين. يتم نقل الملف رقمياً دون إثقال كاهل الأسرة بتكرار الإجراءات.

NotebookLM

الأثر المباشر: التلميذ (المستفيد الأول)

شهادة المدرسة وشهادة المغادرة

تُسلم في أجل لا يتجاوز 72 ساعة، دون اشتراط وثائق مكررة سبق تقديمها.

مسطرة التسجيل والانتقال

إجراء التسجيل بوثيقة هوية واحدة ودون اشتراط ملفات ضخمة متعددة المكونات.

الإعفاء من رسوم التسجيل

إمكانية تقديم الطلب إلكترونياً مع إرفاق الوثيقة الوحيدة المثبتة للوضع الاجتماعي.

NotebookLM

الأثر المباشر: الآباء والأسر

تواصل أسهل وشفافية أكبر

الوصول للمعلومة.

حق الاطلاع عن بُعد على المسار الدراسي والتقييمات مع ضمان السرية.

تقليص التنقل.

لا حاجة للذهاب إلى المدرسة أو المديرية للاستفسار.

المتابعة عن بُعد.

تتبع مراحل قبول ملفات التسجيل إلكترونياً.

NotebookLM

الأثر المباشر: الأساتذة والموظفون

تدبير إداري حديث ومحمي

طلبات الانتقال بين المدارس

تقديم طلب الانتقال عبر المنصة الرقمية مع تلقي الرد داخل أجل محدد قانونياً.

الطعن والتظلم الإداري

حق تقديم تظلم في حالة رفض الطلب مع إلزام الإدارة بالتعليل الكافي لقرارها.

حماية البيانات الشخصية

معالجة الملفات الشخصية تتم طبقاً للقانون المغربي لحماية البيانات.

NotebookLM

ميثاق حقوق المرتفق (المواطن والإدارة)

حق الإعلام.

الاطلاع المسبق على الإجراءات والوثائق المطلوبة.

التعليل الإلزامي.

أي قرار رفض يجب أن يكون مُعلّلاً ومُبرراً بشكل كافٍ.

وصل الإيداع.

إلزامية تسليم وصل استلام فوري يحمل رقماً تسلسلياً وتاريخ المعالجة.

الرد المعقول.

حق تلقي الرد في الأجل المحدد، وإلا اعتبر قبولاً ضمنياً.

حق الطعن.

رفع التظلم للجهات الوصية في حالة الرفض غير المبرر.

NotebookLM

خارطة طريق الرقمنة والتبسيط (2020 - 2025 وما بعد)

NotebookLM

الخلاصة: إدارة في خدمة التربية

القانون 55.19 ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو تحول ثقافي. الهدف هو تحرير طاقات الإدارة والأساتذة والأسر من ثقل البيروقراطية، البيروقراطية، لتوجيه كل الجهود نحو جودة التعلمات.

الرقمنة، الشفافية، والسرعة = مدرسة مغربية حديثة

NotebookLM

04

القيادة التربوية والوساطة

الإقناع والتحفيز والإشراك بديلًا عن الزجر

لماذا تحتاج المؤسسة التعليمية إلى القيادة والوساطة؟

هل يكفي تطبيق النصوص القانونية بحرفيتها لضمان مؤسسة تعليمية فعّالة وذات جودة؟

روح القانون تتجاوز حرفيّته

الغاية من النصوص هي مؤسسة فعّالة وهذا يستدعي قيادة وحواراً لا إجراءات فقط.

غياب الثقة يُشلّ المؤسسة

حين يسود التوتر بين الإدارة والأساتذة، ينعكس ذلك مباشرة على المتعلمين.

الزجر وحده لا يكفي

الامتثال الناتج عن الخوف سطحي ومؤقت لا يُنتج جودة تعليمية حقيقية.

الجواب :القيادة التربوية والوساطة ، بديلٌ فعّال يُجسّد روح القانون ويحقق أهدافه

القيادة التربوية —المفهوم والأبعاد

القيادة بالقدوة

الانسجام بين القول والفعل أقوى أداة تأثير،من يُلزم الآخرين بشيء يكون أول الملتزمين.

القيادة بالرؤية

تصوّر واضح يمنح الهيئة التعليمية إطاراً يتجاوز الامتثال المجرد ،الالتزام يصير طوعياً.

القيادة بالاعتراف

التقدير والاعتراف بالجهود يُحرّك الدوافع الداخلية بما لا تستطيعه أي عقوبة (هيرزبرغ، ماسلو).

القيادة بالتمكين

إشراك الأساتذة في صنع القرار ينتج مسؤولية جماعية تجعل الزجر في أغلب الأحيان غير ضروري.

القيادة الفعّالة تبدأ حيث تنتهي السلطة الرسمية

الوساطة —بديل تشاركي لتدبير النزاعات

الوساطة ليست مساومةً ولا تحكيماً بل عملية منظّمة يُسهّل فيها وسيط تواصلاً حقيقياً بهدف بناء حلٍّ يقبله الجميع طوعاً.

1

الإنصات الفعّال

استيعاب حقيقي للموقف والمشاعر والمصالح قبل أي حل.

2

التشخيص

التمييز بين المواقف المُعلنة والمصالح الحقيقية الكامنة.

3

بناء الحل المشترك

الحل الذي يشارك صاحبه في صنعه أكثر ديمومة واستقراراً.

4

التوثيق والمتابعة

الاتفاق الموثَّق والمتابَع يمنع العودة إلى النزاع.

الوساطة لا تعني التغاضي عن القانون ،بل تأجيل الزجر ريثما تُستنفد السبل التشاركية

الإجراءات الزجرية —الحدود وشروط المشروعية

لماذا يفشل الزجر؟

امتثال شكلي

الجودة مرتبطة بالالتزام الداخلي لا بالخوف.

تضامن مهني

الزجر المبكر يُوحّد الجسم ضد المدير.

مآلات قانونية

قرارات غير معلَّلة تجرّ إلى طعون إدارية.

أثر على المناخ

تسميم الفضاء التربوي بالصراعات الادارية.

متى يكون الزجر مشروعاً؟

مخالفة صريحة موثَّقة

غياب متكرر أو إخلال جسيم لا يحتمل التأويل.

فشل الوساطة مسبقاً

الزجر آخر الخيارات لا أولها.

حماية مصلحة المتعلمين

حين يضرّ عدم التدخل بمصلحة التلاميذ.

خارج هذه الشروط :اللجوء إلى الزجر إخفاق تدبيري قبل أن يكون خياراً قانونياً

الإطار القانوني المرجعي

الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يُرسّخ القيادة التربوية التشاركية ويجعل الحوار ركيزةً للحوكمة المدرسية.

المرسوم 2.02.376

يُخوّل المدير سلطة تقديرية تُتيح اختيار الوساطة قبل الزجر في تدبير الوضعيات الصعبة.

دليل الحياة المدرسية

يُؤطّر آليات التواصل وتدبير النزاعات ويُعطي الوساطة مرجعية إجرائية صريحة.

الرؤية الاستراتيجية 2030 – 2015

تجعل المؤسسة فضاءً للحوار والمواطنة وتضع المناخ المدرسي في صميم الجودة.

خلاصة تركيبية

القيادة والوساطة ليستا أسلوبَين «ناعمَين » بل هما التجسيد الأمين لروح القانون التربوي الذي يجعل من الفعالية والجودة غايتَه الأساسية.

النصوص تُعطي المدير سلطة الزجر، لكن غايتها مؤسسة فعّالة —وهذه الغاية لا تتحقق بالخوف بل بالالتزام الطوعي الذي تصنعه القيادة الحقيقية.

جودة التعليم لا تُصنع بالنصوص وحدها
بل بالقادة الذين يفهمون روحها

05

من الزجر إلى التدرّج في المعالجة

حدود المقاربة الزجرية وبدائلها

حدود المقاربة الزجرية والتدرّج في المعالجة

حدود المقاربة الزجرية

- تفقد التدبير نجاعته
- تُسمّم المناخ المدرسي
- تُضعف العلاقة التربوية

1. الإنصات
2. التوجيه
3. التنبيه
4. الإجراء التأديبي)عند الضرورة القصوى(

06

تعليل القرارات الإدارية

القانون رقم 03.01 وإلزام الإدارات بتعليل قراراتها

التعليل :المفهوم والأساس القانوني

الأساس القانوني :القانون رقم 03.01المتعلق بإلزام الإدارات العمومية بتعليل قراراتها.

المفهوم :تقديم الأسباب الواقعية والقانونية التي يقوم عليها القرار.

أنواع القرارات الواجب تعليلها

القرارات الماسّة بحقوق المعنيين داخل المؤسسة التعليمية)التأديب، الرفض، المنع، الاستثناء.(...

وظائف التعليل وشروط سلامته

وظيفة قانونية

ضمان المشروعية وفتح باب الطعن

وظيفة أخلاقية

تحقيق الشفافية والإنصاف

وظيفة تربوية

إقناع المعني وتربيته على ثقافة الحق والواجب

شروط التعليل السليم

الوضوح •الدقة •الاستناد إلى الوقائع والنصوص

خلاصة تركيبية

- استحضار روح القانون لا يعني تجاوزه، بل تنزيله وفق مقاصده.
- التبسيط والوساطة والتدرّج أدوات لخدمة الحق دون المساس بالمشروعية.
- التعليل يجعل القرار مشروعًا، عادلًا، ومُربّيًا في آنٍ واحد.